المبحث الأول:

المانعون قبل الإمام ابن تيمية

الظاهرى- الإسفرائينى

مانعو المجاز قبل الإمام ابن تيمية قلة لا تكاد تذكر، سواء كان المنع عامًّا فى اللغة العربية كلها، أو فى القرآن الكريم خاصة وأسباب المنع عند من منعه فى اللغة عامة، غير أسباب المنع عند من منعه فى القرآن الكريم خاصة.

ومانعو المجاز قبل الإمام ابن تيمية لم يتركوا لنا مصنفات فصلوا فيها القول فى أسباب منع المجاز حتى ننهج معهم نفس المنهج، الذى نهجناه مع مجوزيه من ذكر كل مانع على حدة، وتتبع ما قاله فيه فى مبحث خاص. وإنما نقلت عنهم إشارات تفيد مجرد المنع إلا فى القليل النادر، فإننا نجد عبارات قصيرة أومأوا فيها إلى أسباب المنع محكية عنهم فى مصنفات غيرهم من علماء الأمة[1].

وهذا بخلاف الإمام ابن تيمية ومن بعده فلدينا أقوالهم فى منع المجاز منصوص عليها فى مصنفات خاصة بهم تستحق ذكرها مفردة والحديث عنها فى مباحث مستقلة.

بيد أن المشهور عند الباحثين أن العمدة فى منع المجاز فى اللغة بعامة يرجع أول ما يرجع إلى الإمام أبى إسحق الإسفرائينى وإن نسب ذلك إلى غيره مع انتسابه إليه.

والعمدة فى منع المجاز فى القرآن الكريم بخاصة يرجع أول ما يرجع إلى داود الظاهرى وابنه محمد «الظاهرية» وإن عزى هذا القول إلى غيرهما من العلماء.

• إنكار المجاز فى اللغة:

والذى يبدو أن إنكار المجاز فى اللغة بوجه عام عرف قبل عصر الإمام أبى إسحق الإسفرائينى؛ لأنى رأيت فى الفهرست لابن النديم أن الحسن بن جعفر

(١) مثل الإحكام فى أصول الأحكام لابن حزم، وللآمدى، والمزهر للسيوطى وقد مر هذا قريبًا فى هذه الدراسة.

ألف كتابًا فى الرد على منكرى المجاز، ولم أعثر على ترجمة للحسن بن جعفر حتى نجزم بأنه رد على أبى إسحق نفسه، فالمعروف أن ابن النديم ألف كتابه فى القرن الرابع، وأبو إسحق عاش فى القرن الرابع وأوائل الخامس. فليس من البعيد أن يكون الحسن بن جعفر متقدمًا عليه فى الزمن، مع جواز أن يكون قد عناه بالرد إن كان معاصرًا له[1].

ويحتمل أن يكون رد الحسن على منذر بن سعيد البلوطى الذى يقال إن له مصنفًا فى إنكار المجاز فى القرآن الكريم، ومنذر هذا توفى قبل أبى إسحق بأكثر من نصف قرن كما سيأتى. وأيًا كان فإن إنكار المجاز سواء كان عامًا أو خاصًا عرف منذ وقت مبكر وقد اشتهر أمره حتى صار موضع أخذ ورد بين العلماء، وليس بعيدًا أن يكون الحسن بن جعفر عنى برده المنذر وأبا إسحق معًا مادمنا لم نعرف بالضبط التحديد الزمنى لوفاة الحسن.

هذا ونبدأ هنا برأى منكرى المجاز فى اللغة عامة. وهذا يقتضى البدء برأى الإمام أبى إسحق الإسفرائينى[2] وندير الحديث عنه على أساس نص ذكره السيوطى معزوًا إليه بين فيه رأيه فى هذا الإنكار.

قال السيوطى: «وقال الأستاذ أبو إسحق الإسفرائينى لا مجاز فى لغة العرب؟

.. وعقدة الأستاذ أن حد المجاز عند مثبتيه أن كل كلام تجوز به عن موضوعه الأصلى إلى غير موضوعه الأصلى لنسوع مقارنة بينهما فى الذات أو المعنى. أما المقارنة فى المعنى فكوصف الشجاعة والبلادة وأما فى الذات فكتسمية المطر سماء. وتسمية الفضلة غائطًا وعذرة، والعذرة: فناء الدار، والغائط: الموضع المطمئن من الأرض كانوا يرتادونه عند قضاء الحاجة فلما كثر نقل الاسم إلى الفضلة. وهذا يستدعى منقولاً عنه متقدمًا، ومنقولاً إليه متأخرًا. وليس فى لغة

---

(١) ينظر الفهرست (٥٢).

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم أبو إسحق الإسفرائينى عالم بالفقه والأصول وكان يلقب بركن الدين توفى بنيسابور عام ٤١٨هـ وفيات الأعيان (١/ ٤) وشذرات الذهب (٣/ ٢٠٩) والأعلام (١/ ٦١).

العرب تقديم وتأخير. بل كل زمان قدر أن العرب قد نطقت فيه بالحقيقة، فقد نطقت فيه بالمجاز[1].

وبعد أن قرر أن دلالة اللغة ليست عقلية قال: «وأما اللغة فإنها تدل بوضع واصطلاح. والعرب نطقت بالحقيقة والمجاز على وجه واحد، فجعل هذا حقيقة وهذا مجازًا ضرب من التحكم. فإن اسم السبع وضع للأسد كما وضع للرجل الشجاع»[2].

وقد ناقش السيوطى ما اعتمد عليه أبو إسحق فى إنكاره المجاز فى اللغة. وقبل إيراد مناقشة السيوطى نوجز مراد أبى إسحق فيما يأتى:

أولا: أن العرب لم يحفظ عنهم أنهم وضعوا الحقائق أولا فى معانيها ثم نقلوها إلى المعانى المجازية إذ لا تقديم ولا تأخير فى الوضع.

ثانيًا: العلاقة بين الأسماء والمسميات اتفاقية لا عقلية والدلالات العقلية مطردة وليست الاتفاقية كذلك.

ثالثًا: ومادام الوضع متحدًا فلا يصح إطلاق الحقيقة على بعضه والمجاز على البعض الآخر وهذا الكلام المعزو لأبى إسحق قد أخذه الإمام ابن تيمية - فيما بعد - وتذرع به فى نفيه المجاز. وسيأتى هذا قريبًا إن شاء الله.

● رد السيوطى على أبى إسحق:

رد السيوطى يتخلص فى العناصر الآتية:

- التسليم لأبى إسحق أن اعتبار المجاز لابد فيه من تقدم الحقيقة عليه. ولكن التاريخ غير معلوم عندنا. والجهل بالتاريخ لايدل على عدم التقديم والتأخير.

وهذا رد مقنع، لأن نشأة اللغة العربية وتطور دلالاتها لم يضبطه أحد فلا مانع من أن تكون فى عصورها الأولى قد وضعت فيها الحقائق ثم وضعت المجازات وضعًا نوعيًا لا أحاديًا. وبحوث علم اللغة وفقه اللغة الحديثة ترجح هذا

(١، ٢) المزهر (١/ ٣٦٤-٣٦٥) وقد شمل تمثيله المجاز اللغوى الاستعارى فى الشجاعة والبلادة. والمجاز اللغوى المرسل فى المطر وما عطف عليه.

الاحتمال، وتؤيده بأن وضع المجازات يتطلب مرحلة أرقى من مرحلة وضع الحقائق. ويستشهدون بنمو الفهم اللغوى عند الأطفال، فهم يدركون أولا الماديات والمحسوسات، ولا يدركون المعنويات إلا فى مرحلة راقية من حياتهم[1].

* إن القول بأن العرب وضعت الحقيقة والمجاز وضعًا واحدًا قول باطل فالأسد لم يوضع اسم عين للرجل الشجاع. بل اسم العين فيه هو الرجل ولا يطلق عليه «أسد» إلا مع قرينة صارفة عن إرادة المعنى الوضعى للفظ «أسد» وهو الحيوان المعروف. ولهذا لايفهم من مطلق اسم الحمار إلا البهيمة.

ولايفهم منه الإنسان البليد إلا بمعونة القرينة.. ولو كان حقيقة فيهما لتناولهما تناولاً واحدًا.

ثم نقل السيوطى أن إمام الحرمين فى «التلخيص» والغزالى فى «المنخول» شكا فى نسبة هذا القول إلى الأستاذ أبى إسحق.

ونقد الجلال السيوطى لشبه أبى إسحق إن صح صدورها عنه نقد صائب فنحن لم نقف على مبادئ نشأة اللغة وتطورها وقوفًا يقينيًا، فنفى أبى إسحق للمجاز بناء على اتحاد الوضع مدفوع. وكون العرب تكلمت بالحقيقة والمجاز، وهذا لا نزاع فيه، لايعنى أن العربى الأول كان يفهم من الحقيقة ما يفهمه من المجاز.

فلم يكن امرؤ القيس يفهم من كلمة «الصلب» التى وصف بها طول الليل وثقله فى قوله:

فقلت له لما تمطى بصلبه .....

لم يكن يفهم منها المعنى الذى يفهمه إذا قيل: صلب الرجل مثلا.. ولم يكن يفهم من «التمطى» المسند إلى الليل نفس المعنى الذى كان يفهمه من: تمطى الرجل.

---

(١) ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية (٢٢١) وما بعدها للأستاذ محمد المبارك عضو المجمع العلمى العربى بدمشق وعلم اللغة (١٠٣، ٢٩٣) للدكتور على عبد الواحد وافى.

صحيح أن العرب تكلموا بالحقيقة والمجاز معًا، مع الفارق الكبير بين دلالتى الحقيقة والمجاز، والإيحاءات التى كانت تتولد عنهما وبما قاله الجلال السيوطى وئدت شبه أبى إسحق، ولم يبق لها وزن يؤخذ به فى تقرير المسائل العلمية، والتقعيد والتفريع.

هذا، ومما يضعف قول أبى إسحق أننا لم نعثر على قائل به سواه[1]، فكل الذين أشاروا من العلماء إلى منع المجاز فى اللغة لم يشتهر عندهم عزو هذا القول إلا لأبى إسحق. فكأنه هو وحده انفرد به. وماذا يزن أبو إسحق إزاء تلك الكثرة الكاثرة التى لا تعد ولا تحصى من علماء الأمة وروادها.

• إنكار المجاز فى القرآن الكريم:

إنكار المجاز فى اللغة يستلزم إنكاره فى القرآن، وإنكار المجاز فى القرآن لايستلزم - حسب منهج مانعيه - إنكار المجاز فى اللغة بوجه عام.

فالقضيتان بينهما ائتلاف واختلاف، وقد عرفنا فيما قبل أن إنكار المجاز فى اللغة اشتهر عن الإمام أبى إسحق الإسفرائينى وإن قيل إنه مذهب جماعة هو واحد منهم.

أما إنكار المجاز فى القرآن قبل عصر الإمام ابن تيمية فمعزو إلى جماعة منصوص على اسم واحد منهم، وهم لايكادون يتعدون عدد أصابع اليد الواحدة، وإن كان من بينهم إمام مذهب فقهى معروف.

فالأصوليون يعزون هذا القول إلى داود الظاهرى[2] إمام مذهب «الظاهرية» وابنه أبى بكر محمد الظاهرى.

---

(١) فى شرح الأسنوى المنهاج للبيضاوى أن إنكار المجاز فى اللغة هو مذهب الأستاذ أبى إسحق وجماعة. ولم يذكر من هم أولئك الجماعة فما يزال الأمر مبهمًا.

(٢) توفي داود هذا عام ٢٧٠ هـ انظر ترجمته فى الفهرست لابن النديم: (٣٠٣) وكذلك ترجمة ابنه محمد (٣٠٥) وتاريخ بغداد (٨/ ٣٦٩) ووفيات الأعيان (١/ ١٧٥).

ومن غير الظاهرية ينسب هذا القول إلى: أبى الحسن الجزرى، وأبى عبد الله ابن حامد، وأبى الفضل التميمى من الحنابلة، ومحمد بن خوير منداد من المالكية «ومنذر بن سعيد البلوطى»[1]. ويعزى كذلك إلى أبى على الفارسى[2].

ومن الشافعية أبو العباس الطبرى المعروف بابن القاص ومن المعتزلة أبو مسلم الأصبهانى[3].

ويعزى هذا القول - كذلك - للرافضة كما عزى للظاهرية[4] هؤلاء هم كل مايعزى إليهم إنكار المجاز فى القرآن، وفى الحديث النبوى كذلك.

والمتقدمون من الأصوليين حين ينسبون إلى داود الظاهرى نفى المجاز فى القرآن يذكرون له شبهتين:

إحداهما: أن المجاز عند من يقول به لايدل على معناه إلا بمعونة القرينة. وهذا - كما يقول داود - تطويل بلا فائدة؟! ومع عدم القرينة يكون فيه إلباس؟!

وثانيتهما: لو سلمنا أن فى القرآن مجازاً - والقرآن كلام الله - لقيل لله «متجوز»[5]. وهذا الوصف لايطلق على الله باتفاق علماء الأمة.

ويجيب الأصوليون فيقولون:

- المجاز لابد فيه من قرينة فلا إلباس فيه إذن؟ وليس فى المجاز تطويل بلا فائدة: بل فيه فوائد من أجلها يصار إلى المجاز ويعدل عن الحقيقة.

- أما امتناع إطلاق وصف «متجوز» على الله فليس علته نفى المجاز عن القرآن، وإنما أسماء الله توقيفية لابد فيها من الإذن الشرعى. ولا إذن هنا، فلا يقال إذًا على الله أنه «متجوز» لعدم إذن المشرع.

---

(١) ينظر: الإيمان للإمام ابن تيمية (٨٥) والإحكام فى أصول الاحكام لابن حزم (٤/ ٥٣٧).

(٢) أضواء البيان (١٠/ ٢٧).

(٣) ينظر الحقيقة والمجاز فى القرآن الكريم(٢٥) د. على العمارى.

(٤) ينظر الصواعق لابن قيم الجوزية (٦٣).

(٥) يعنى متكلمًا بالمجاز.

ويستدلون بورود المجاز فى القرآن بآيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧] والجدار لا إرادة له فهذا من المجاز[١].

ويضيف بعض الأصوليين لأدلة الظاهرية على نفى المجاز فى القرآن أنهم قالوا: «المجاز كذب لأنه لا يصح نفيه، فيصح فى ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] ما اشتعل، وإذا كان كذبًا فلا يقع فى القرآن والحديث»[٢]؟!

وهذا مردود، لأن النفى الذى جعلوه أمارة من أمارات المجاز المراد به نفى حقيقة اللفظ. فإذا قيل: رأيت أسدًا يحمل السلاح. فإن النفى لو قيل فيه «ليس هو أسد بل رجلا شجاعًا. كان معنى النفى أن المتحدث عنه ليس هو الأسد الحيوان المعروف. وهذا ليس بكذب ولا يتوجه النفى إلى المعنى المراد وهو الشجاعة[٣].

وقد وضح هذه المسألة العلامة سعد الدين التفتازانى فقال: «مثلا إذا قيل: طلع البدر علينا من ثنيات الوداع، وقد صح فى هذا المقام أن يقال: الطالع ليس هو القمر، علم أن المراد إنسان كالقمر فى الحسن والبهاء. ولا يخفى أن هذا بالقرائن أشبه منه بالعلامات»[٤].

وهذا كلام طيب؛ لأن النفى مسلط على إرادة المعنى الحقيقى لا المجازى وإذا قيل: ليس هو بحمار. فيمن شبه البليد بالحمار كان المعنى نفى أن يكون حمارًا على التحقيق، لا أنه ليس ببليد. والمتكلم بالمجاز لايقصد المعنى الحقيقى وإنما يقصد المجازى فلا كذب إذن؟! والسعد بحسه البلاغى يميل إلى جعل صحة النفى قرينة دالة على التجوز وليست علامة.

هذه هى شبه ما نعى المجاز - على قلتهم - فى القرآن الكريم، وكل من أطلعنا على مصنفاتهم من الأصوليين وغيرهم، رأيناهم يردون على المانعين بحجج أقوى، وبراهين أسطع. وها نحن أولاء نذكر فى إيجاز بعض تعقيبات علماء الأمة على من منع المجاز فى اللغة أو فى القرآن الكريم والحديث الشريف.

---

(١) ينظر شرحى الأسنوى والبدخشى على المنهاج (١/ ٢٦٤) وما بعدها.

(٢، ٣) ينظر فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت (١/ ٢١٢)

(٤) انظر حاشية السعد على شرح العضد (١/ ١٤٧) وانظر معه حاشية السيد الشريف نفس الموضع.

فى هذا الصدد يقول ابن قتيبة رحمه الله[1]: «وأما الطاعنون على القرآن بالمجاز فإنهم زعموا أنه كذب؛ لأن الجدار لايريد، والقرية لا تسأل. وهذا من أشنع جهالاتهم، وأدلها على سوء نظرهم، وقلة أفهامهم. ولو كان المجاز كذبًا، وكل فعل ينسب إلى غير الحيوان باطلاً كان أكثر كلامنا باطلا؛ لأنا نقول: نبت البقل، وطالت الشجرة، وأينعت الثمرة، ورخص السعر.

ونقول: كان هذا الفعل منك فى وقت كذا وكذا، والفعل لم يكن وإنما كون.

ونقول كان الله، وكان بمعنى حدث. والله عز وجل قبل كل شىء بلا غاية، لم يحدث فيكون بعد أن لم يكن؟!

والله تعالى يقول: ﴿فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ﴾ [محمد: ٢١] وإنما يعزم عليه ويقول: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] وإنما يربح فيها.

ويقول: ﴿وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨] وإنما كذب به؟... ولو قلنا لمنكر قوله: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧] كيف كنت أنت قائلاً فى جدار رأيته على شفا انهيار؟

رأيت جدارًا ماذا؟ لم يجد بدا من أن يقول: جدارا يهم أن ينقض أو يكاد.. أو يقارب.. وأيا ما قال فقد جعله فاعلا. ولا أحسبه يصل إلى هذا المعنى فى شىء من لغات العجم إلا بمثل هذه الألفاظ.

.. والعرب تقول: بأرض فلان شجر قد صاح، أى طال لما تبين الشجر للناظر بطوله، ودل على نفسه جعله كأنه صائح؛ لأن الصائح يدل على نفسه بصوته...»[2].

ظاهر من كلام ابن قتيبة، وقد نقلناه بتصرف بالحذف، أن تمثيله اقتصر على المجاز العقلى، وأنه يرد على الطاعنين فى القرآن بالمجاز، وهؤلاء مقرون بوقوع

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن (١٣٢) وما بعدها.

(٢) هذا الكلام نقله ابن رشيق فى العمدة مواجهًا به منكرى المجاز: انظر (١/ ٢٣٦) من العمدة فى محاسن الشعر ونقده.

المجاز فيه. وإنما استشهدنا بكلامه معهم؛ لأنه فيه رد ضمنى واضح على منكرى ورود المجاز فى القرآن بدعوى أنه كذب. ولعل الطاعنين الذين واجههم ابن قتيبة هنا، قد أخذوا شبهة القول بالكذب ممن منع المجاز وهو غير طاعن فى القرآن فالفريقان مواجهان بهذا الكلام مع حسن نية النافين، وخبث نية الطاعنين.

ابن حزم الظاهرى

تقدم أن ابن حزم وقف موقفًا وسطًا بين الإجازة والمنع، ووضع قاعدة للتسليم بوقوع المجاز فى القرآن مخالفًا بذلك إمام المذهب داود الظاهرى وابنه محمد، وهذا يعد رجوعًا من أبرز أعلام الظاهرية عن القول بمنع المجاز فى القرآن مطلقًا. وهذا موقف له قيمته فى هذا المجال.

ابن حزم هذا نراه يحمل حملة شعواء على محمد بن خويز منداد المالكى المعدود ضمن مانعى المجاز فى القرآن. يخصه بالاسم وهو يواجه المنكرين جميعًا. وهاك نبذة من قوله: «وقد ذكر رجل من المالكيين يلقب خويز منداد أن للحجارة عقلا، ولعل تمييزه يقرب من تمييزها، وقد شبه الله تعالى قومًا زاغوا عن الحق بالأنعام، وصدق تعالى إذ قضى أنهم أضل سبيلا منها. . فقال هذا الجاهل أن من الدليل على أن الحجارة تعقل قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٧٤]. .

قال على: «ونحن نقول: إن من العجب العجيب استدلال هذا الرجل بعقله على أنه لا يخشى الله تعالى إلا ذو عقل. . .»[1].

والذى حمل ابن خويز على هذا القول إنكاره للمجاز فى القرآن الكريم، فمطره ابن حزم بما شاء من النقائص. وطفق يذكر كثيرًا من النصوص القرآنية المحمولة على المجاز، ثم واجه منكرى المجاز جميعًا بقوله: «وأعجب العجب أن هؤلاء القوم يأتون إلى الألفاظ اللغوية فينقلونها عن موضوعها بغير دليل، فيقولون:

(١) الإحكام فى أصول الأحكام لابن حزم (٤/ ٥٣٧)

معنى قوله تعالى: ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ [المدثر: ٤] ليس الثياب المعهودة، وإنما هو القلب؟ ثم يأتون إلى ألفاظ قام البرهان الضرورى على أنهـا منقولة عن موضوعها فى اللغة إلى معنى آخر، وهو إيقاع الخشية على الحجارة فيقولون: ليس هذا اللفظ ها هنا منقولا عن مـوضوعه مكابرة للعـيان، وسعيًـا فى طمس نور الحق، وإقرار لعيون الملحدين الكائدين لهذا الدين ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ [التوبة: ٣٢] (١).

الإمام عبد القاهر الجرجانى

للإمام عبدالقـاهر موقف حكيم من منكرى المجاز، أبان فيه منشـأ خطئهم وبين فيه قيمة المجاز وحاجة المشتغلين فى مجـال الدعوة إليه، وأن للشيطان مداخل خفية لسرقة دين المتدين إذا سد الطريق أمام المجاز وها نحن أولاء نقتبس قبسات مضيئة من كلامه.

«ومن قدح فى المجاز، وهم أن يـصفه بغير الصـدق فقد خبط خبـطًا عظيمًا، وتهدف لما لايخـفى. ولو لم يجب البحث عـن حقيـقة المجاز والعنـابة به، حتى تحصل ضروبه، وتضبط أقسامه إلا للسلامة من مثل هذه المقالة. والخلاص مما نحا نحو هـذه الشبهـة، لكان من حق العاقل أن يـتوفر عليـه، ويصرف العنايـة إليه. فكيف وبطالب الدين حـاجة ماسـة إليه من جـهات يطول عدها، وللـشيطان من جانب الجـهل به مداخل خفيـة يأتيهم منها فـيسرق دينهم من حيث لايشـعرون. ويلقيهم إلى الضلالة من حيث ظنوا أنهم مهتدون»(٢).

ويقينى أن الإمام عبـد القاهر هنا ينتقل بالمجاز من كونه بحثًـا أدبيًا بلاغيًا، إلى كونه سلاحًا تحمى به العقيدة الصحيحة، ودرعًا يتترس بها المؤمنون، ويصدون بها مكايد الشيـطان الذى يوسوس فى صدور الناس بالألفـاظ التى لايصح وصف الله بظواهرها. مثل إثبات الجهة والجوارح وذلك كثير فى القرآن الكريم.

ثم يعرض الإمام لطرفى القضية المذمـومين: إنكار المجاز دفعة واحدة، والتوسع فيه بلا حـاجة قاضية، ويسـمى هاتين الظاهرتين جانبى الإفراط والتفريط فـيقول:

---

(١) الإحكام فى أصول الأحكام لابن حزم (/ ٥٤٧)

(٢) أسرار البلاغة (٣٣٩) ط: رشد رضا.

«وقد اقتسمه البلاء فيه من جانى الإفراط والتفريط فمن مغرور مغرى بنفيه دفعة، والبراءة منه جملة، يشمئز من ذكره، وينبو عن اسمه، يرى أن لزوم الظواهر فرض لازم، وضرب الخيام حولها حتم واجب.

وآخر يغلو فيه ويفرط، ويتجاوز حده ويخبط، فيعدل عن الظاهر والمعنى عليه. ويسوم نفسه التعمق فى التأويل ولا سبب يدعو إليه»[1].

بهذه النظرة الصائبة، والفكرة المعتدلة يواجه الإمام عبد القاهر منكرى المجاز جملة، والمغالين فيه بلا ضابط، والحق ليس مع هؤلاء ولا مع أولئك.

ويأخذ فى سوق الأمثلة مواجهًا منكرى المجاز جملة فيقول: «أما التفريط فما نجد عليه قومًا فى نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] وقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] و﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وأشباه ذلك من النبو عن أقوال أهل التحقيق[2]. فإذا قيل لهم: إن الإتيان والمجىء انتقال من مكان إلى مكان، وصفة من صفات الأجسام، وأن الاستواء إذا حمل على ظاهره لم يصح إلا فى جسم يشغل حيزًا، ويأخذ مكانًا والله عز وجل خالق الأماكن والأزمنة، ومنشئ كل ما تصح عليه الحركة والنقلة والتمكين والسكون والانفصال والاتصال والمماسة والمحاذاة، وأن المعنى على: ألا أن يأتيهم أمر الله وجاء أمر ربك. وأن حقه أن يعبر بقوله تعالى: ﴿فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾ [الحشر: ٢] وقول الرجل آتيك من حيث لا تشعر يريد: أنزل بك المكروه.. إذا قلت ذلك للواحد منهم رأيته إن إعطاك الوفاق بلسانه فبين جنبيه قلب يتردد فى الحيرة ويتقلب، ونفس تفرض الصواب وتهرب، وفكر واقف لا يجىء ولا يذهب. يحضره الطبيب بما يبرئه من دائه، ويريه المرشد وجه الخلاص من عنائه. ويأبى إلا نفارًا عن العقل، ورجوعًا إلى الجهل»[3] يواجه

---

(١) أسرار البلاغة: (٣٣٩)

(٢) يقصد المتأولين هذه النصوص تأويلا ينفى عن الله مماثلة الحوادث.

(٣) أسرار البلاغة: (٣٤٠) وما قبلها.

الإمام بهذه الحقائق أهل الظاهر ومشايعيهم من منكري المجاز، ويبين لهم مدى الأخطار والشناعات التى تلزمهم بسبب إعراضهم عن الحق. فهم ضالون والحق منهم على طرف التمام. حائرون والهدى بين أيديهم لو أرادوا أن يهتدوا به.

ويحاورهم على هدى قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] متوصلا إلى نفى الكذب عن المجاز، وانتهى إلى أن التمسك ببعض ظواهر اللفظ فى القرآن قد يؤدى إلى الهلاك والشرك وهكذا يكسر الإمام حدة القائلين بالمنع المطلق.

ويواجه المغالين فيقول: «فأما الإفراط فيما يتعاطاه قوم يحبون الإغراب فى التأويل ويحرصون على تكثير الوجوه، وينسون أن احتمال اللفظ شرط فى كل ما يعدل به عن الظاهر. فهم يستكرهون الألفاظ على الأمثلة من المعانى، يدعون السليم من المعنى إلى السقيم.. حبًا للتشوف (التزين) وقصدا للتمويه. وذهابًا فى الضلالة»[1] ويعرض الإمام عن التمثيل لهذا النوع لسخفه كما يقول، ثم يتوجه إلى القارئ بهذا البيان:

«وإنما غرضى بما ذكرت لك أن أريك عظم الآفة على الجهل بحقيقة المجاز وتحصليه، وأن الخطأ فيه مورط صاحبه، وفاضح له، ومسقط قدره وجاعله ضحكة يتفكه به، وكاسيه عارًا يبقى على وجه الدهر»[2].

ثم يقرر فى نهاية حديثه أن الفريقين ورطهما الجهل فيما تورطًا فيه فالطائفة الأولى - منكرو المجاز - يقول فيهم:

«وأقل ما كان ينبغى أن تعرفه الطائفة الأولى، وهم المنكرون للمجاز أن التنزيل كما لم يقلب اللغة فى أوضاعها المفردة عن أصولها، ولم يخرج الألفاظ عن دلالتها، وأن شيئًا من ذلك إن زيد إليه ما لم يكن قبل الشرع ما يدل عليه، أو ضمن ما لم يتضمنه اتبع ببيان من عند النبى ﷺ.. كذلك لم يقصد بتبديل عادات أهلها، ولم ينقلهم عن أساليبهم وطرقهم.. من التشبيه والتمثيل والحذف والاتساع»[3].

(١، ٢) أسرار البلاغة (٣٤١).

(٣) أسرار البلاغة (٣٤١-٣٤٢).

فالقرآن نازل بلسان عربى مبين، وهو حين نزل لم يبدل دلالات الألفاظ المفردة عما كانت عليه فى مخاطبات أهلها. ولكن الشرع استعمل بعض ألفاظ العرب استعمالاً خاصًا كالصلاة والحج والصيام والزكاة. ولا إلباس فى هذا الاستعمال لأن الرسول ﷺ كان يبين معنى هذه الاستعمالات بما يفرق بينها وبين الدلالات اللغوية المجردة عن المعانى الشرعية.

وكما لم يخرج القرآن ألفاظ العرب المفردة عن دلالاتها المتعارفة بينهم كذلك اعتمد طرقهم وأساليبهم فى الإفصاح والإبانة. فمن تشبيه إلى تمثيل إلى تقديم إلى تأخير إلى إظهار إلى إضمار إلى حذف إلى اتساع وبلغتهم نزل. وفى أرقى صورها جاء التنزيل.

وكان الإمام يقول: إن منكرى المجاز لو عرفوا هذه الحقائق لما تمسكوا بما قالوه فى نفى المجاز.

أما الطائفة الثانية وهم المغالون فى شأن المجاز فيقول لهم: «وكذلك كان من حق الطائفة الأخرى أن تعلم أن الله عز وجل لم يرض لنظم كتابه الذى سماه هدى وشفاء، ونورًا وضياء.. ما هو عند القوم الذين خوطبوا به خلاف البيان. وفى حد الإغلاق والبعد عن التبيان...»[1].

والآن نصل إلى آخر ما أردنا اقتباسه من كلام الإمام عبد القاهر الذى قرر فيه خطأ المنكرين والمغالين، لجهلهم بحقائق كان ينبغى أن يعوها فالقرآن نزل بلغة العرب بما فيها من فنون البيان، ومنها المجاز، ونأى من الألغاز والتعمية؛ لأنه لسان عربى مبين.

سيف الدين الآمدى

ويتصدى الآمدى الأصولى الفقيه لمنكرى المجاز فى اللغة وفى القرآن الكريم، فيحكى رأيهم وأدلتهم، ثم يخالفهم ويناقش آراءهم فى موضوعية وإحكام.

• مخالفته لمنكرى المجاز فى اللغة:

يقول الآمدى فى هذا الشأن: «اختلف الأصوليون فى اشتمال اللغة على الأسماء المجازية فنفاه أبو إسحق الإسفرائينى وأثبته الباقون، وهو الحق»[2] فتراه

(١) أسرار البلاغة (٣٤١-٣٤٢).

(٢) الإحكام فى أصول الأحكام (١/ ٦١).

يذهب مذهب المجيزين، ويعبر عن رأيه بقوله: وهو الحق. ويذكر حجة المثبتين بإطلاق الأسد على الرجل الشجاع، والحمار على البليد ويقول العرب: فلان على جناح السفر، وشابت لمة الليل، وقامت الحرب على ساق، وكبد السماء، ثم يقول: «وإطلاق هذه الأسماء لغة مما لا ينكر إلا عن عناد..»[1].

ويناقش حجج المانعين وكان مما قال: «لا جائز أن يقال بكونها حقيقة فيها - أى الأسماء المذكورة حقيقة فيما وصف بها - لأنها حقيقية فيما سواها. فإن لفظ الأسد حقيقة فى السبع والحمار فى البهيمة.. والساق والكبد فى الأعضاء المخصوصة بالحيوان واللمة فى الشعر إذا جاوز شحمة الأذن. وعند ذلك لو كانت هذه الأسماء حقيقة فيما ذكر من الصور لكان اللفظ مشتركًا، ولو كان مشتركًا لما سبق إلى الفهم عند إطلاق هذه الألفاظ البعض دون البعض.. ولا شك أن السابق إلى الفهم من إطلاق لفظ الأسد هو السبع. ومن إطلاق لفظ الحمار إنما هو البهيمة. وكذلك فى باقى الصور»[2].

حاصل هذا النقاش أن إطلاق الأسد والحمار على الشجاع والبليد وما شابههما يمتنع أن يكون حقيقة فى الحيوان وما شبه به من شجاع وبليد؛ لأنه لو كان حقيقة فيهما لكان مشتركًا. وللزم من تساوى الدلالة على كل منهما بلا ترجيح كما هو شأن الحقائق. ولكن المطرد تبادر معنى الحيوان إلى الفهم عند الإطلاق. وهذا معناه أن الاسم حقيقة فيه. ولاينصرف الذهن إلى الشجاع أو البليد إلا بقرينة. وهذا دليل التجوز. ثم مضى يناقشهم فى شبهتهم الآتية:

● إن كل صورة من الصور يمكن التعبير عنها بالحقيقة الخاصة بها واستعمال المجاز فيها مع افتقاره إلى قرينة بعيد عن أهل الحكمة والبلاغة؟

ورد على هذه الشبهة أن الفائدة فى استعمال المجاز دون الحقيقة قد يكون لاختصاصه بالخفة على اللسان أو لمساعدته فى وزن الكلام، والمطابقة والمجانسة والسمع وقصد التعظيم والعدول عن الحقيقى للتحقير، إلى غير ذلك[3].

---

(١) الإحكام فى أصول الأحكام (١/ ٦١)

(٢) نفس المصدر (١/ ٦٢).

(٣) نفس المصدر بتصرف

وبعد هذا شرع فى مناقشة مانعيه عن القرآن الكريم وقد سرد شبههم واحدة واحدة، ثم ردها على النحو الآتى:

بدأ الآمدى بذكر أدلة المجوزين وهى الآيات الكريمة الآتية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧]

ثم شفعها برأى المانعين من أن الكاف فى ﴿كمثله﴾ حقيقة فى نفى التشبيه. والمراد بالقرية مجتمع الناس مأخوذة من قرأت الماء فى الحوض إذا جمعته. وأن الله قادر على إنطاق الجدران - يعنى القرية - والعير، وعلى خلق إرادة للحائط، وإن هذا وقع فى عصر النبوات وعصر خرق العوائد فلا يمتنع نطقها بسؤال النبى لها؟

ثم رتبوا على التسليم بوقوع المجاز فى القرآن عدة محاذير منها:

- أن المجاز كذب لصدق نفيه.
- وإذا لم يكن كذبًا فلا يصار إليه إلا عند العجز عن الحقيقة والله منزه عن ذلك.
- وإذا لم يترتب عليه عجز فالمتكلم به يصح وصفه بأنه «متجوز» وهذا خلاف الإجماع[1].

ثم فند هذه الشبه بما معناه:

- ليست الكاف حقيقة فى نفى التشبيه؛ لأن المعنى عليه: ليس مثل مثله شىء. وهو تناقض[2].
- ليس المراد بالقرية مجتمع الناس، لأن القرية هى المحل الذى يقع فيه الاجتماع لا نفس الاجتماع.
- ليست العير هى القافلة المجتمعة من الناس وحدهم، بل العير الناس والبهائم معًا.
- وجواب الجدران والبهائم غير متوقع فى عموم الأوقات وإنما يقع معجزة فى وقت التحدى. وما نحن فيه ليس منه فلا يمكن الاعتماد عليه ثم ساق عديدًا من الآيات فيها مجاز وواجه بها منكريه طالبا منهم إجابة عليها[3].

---

(١) انتهى ملخصًا ينظر الإحكام فى أصول الأحكام (١/ ٦٣-٦٤)

(٢) لأن نفى مثل المثل لا يقتضى نفى المثل ضرورة. (٣) ينظر الإحكام فى أصول الأحكام (١/ ٦٧).

- وليس في المجاز كذب، لأنه إنما يكون كذبًا لو أثبت فيه المعنى على التحقيق لا على المجاز.

يريد أن في إطلاق القمر - مثلا- على إنسان بهى الطلعة، يكون المجاز فيه كذبًا لو ادعى أنه قمر كوكب فعلا. وليس هذا بمراد في المجاز وإنما المراد تشبيهه به في البهاء والحسن. فأين الكذب إذن؟

- أما قولهم إن المجاز من ركيك الكلام فقد رده الآمدي بقوله: «ليس كذلك، بل ربما كان المجاز أفصح من الحقيقة وأقرب إلى تحصيل مقاصد المتكلم البليغ على ما سبق».

- والمجاز لايصار إليه بسبب العجز، بل يصار إليه من القدرة على الحقيقة لما ذكرناه من المقاصد.

- وعدم جواز وصفه تعالى بأنه «متجوز» لعدم الإذن الشرعي في ذلك وليس له سبب سواه[1].

هكذا تصدى الآمدي كما تصدى غيره لمنكري المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم وفي الحديث الشريف. ولم يبق بعد ذلك شبهة واحدة يمكن أن يتذرع بها منكرو المجاز جميعًا في التمسك برأيهم. بيد أننا نرى إجمالاً في ردود المتصدين حيث اعتمدوا في إثبات أهمية المجاز على قواعد نظرية وكان من الخير أن يمثلوا له تمثيلاً يقطع الجدل. وهذا ما سنعرض له في القسم الثالث بإذن الله.

وإلى هنا نكون قد استوفينا القول بالنسبة للمبحث الأول من القسم الثاني: قسم مانعي المجاز مطلقًا، وأحسب أننا قد أشرنا بكل حرص وأمانة إلى كل من عزى إليه القول بإنكار المجاز قبل الإمام ابن تيمية. ونصصنا على كل واحد باسمه ومذهبه كما أحسب أننا سجلنا بكل عناية شبههم التي بنوا عليها نظرتهم للمجاز حتى نتصور المشكلة تصورًا كاملا. وعقبنا على كل هذا بآراء أربعة، من أعلام

(١) الإحكام في أصول الأحكام بتصرف (١/ ٦٣- ٦٨).

الأمـة وهم يردون على منكرى المجاز، ويفندون شبـههم واحدة واحدة[1]. ويقى أن نشير إلى أن البلاغيين حرصوا فى مصنفاتهم[2] على أن يبينوا الفرق بين المجاز والكذب، فـهم مطبقـون على أن المجاز ليس كـذبًا؛ لأن المتجـوز ينصب بين يدى المجـاز قرينـة تصـرف عن إرادة المعنى الوضعى للفظ أو التركيب المتجـوز فيه، أما الكذب فإن الكاذب يحـرص فيه كل الحرص على إخفـاء حاله ترويجًا للكذب الذى يريده.

والقرائن الصارفة عند البلاغيين إما لفظيـة وإما معنوية حالية، وقد فصلوا القول فيها تفصيلا[3]، فإذا خلا المجاز من القرائن بنوعيها كان الكلام فاسدًا لعدم دلالته على المراد منه.

ولم يهتم البلاغـيون بمسائل اهتم بها الأصوليون كـجواز نفى المجاز وعدم اطراده إلخ. ولإهمال البلاغـيين لمثل هذه المسائل دواع وأسباب، ولاهتمـام الأصوليين بها دواع وأسباب سـوف نبينها إن شـاء الله فى المبحث الأخير من هذا القـسم أما الآن فإننا على موعـد مع أبرز منكري المجاز، وأشهر من حمل لـواء منعه فى اللغة وفى القرآن الكريم. وهو الإمام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية رضى الله عنه. فلنهيئ أنفسنا لمواجهة هذه القمة الشامخة وبالله التوفيق.

****

(١) اكتفينا بآرائهم وصرفنا النظر عن غيرهم توخيا للإيجاز وعدم التكرار.

(٢) انظر مثلا: الإيضاح- المطول- شروح التخليص عند الفرق بين المجاز والكذب.

(٣) انظر حاشية البنانى على الصبان (مبحث القرينة).